

حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها والعدّة في
 النكاح الفاسد عقيب التفرقة بينهما او عزم العاظمي
 على ترك وطئها وعلى البتونة والموقوف عن زوجها اذا
 كانت بالغه مسئلة الاحداد وهو ترك الطبيب والزوجة
 والارزهم والكحل الامن عذر ولا تختص بالحناء واللبس
 ثوبا مصبوغا بعصفر ولا زعفران ولا احدا عجا كما فرغ
 ولا صغيرة على الامة الاحداد وليس عدّة المبيع الفاسد
 ولا فدية ام الولد من سيدها احداد ولا ينبغي ان يخطب
 المدة ولا باس بالشرع في الخطبة ولا يجوز للطلقة
 الرجعية والمبتونة للزوج من بيتها ليلا او نهارا ولو
 عنها زوجها حتى نهارا وبمض الليل ولا تثبت في غير منزلها
 وعلى المدة ان تصدق في المنزل الذي خاضف اليها بالثقة
 حال وقوع الفرقة فان كان نصيبها من دار الميث لا يكفيها
 وانجرها الورثة من نصيبهم انقلت ولا يجوز ان يسافر الزوج
 بالطلقة الرجعية واذا طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا
 ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل ان يدخل بها فعليه
 مهر كامل وعليها عدة مستقبالة وقال احمد لها نصف المهر

وعليها

وعليها تمام العدة الاولى ويثبت نسب الولد من المطلقة
 الرجعية اذ لم ادت به سنتين او اكثر ما لم تُقر بانقضاء
 عدتها فان جاءت به الاكثر من سنتين بانث اذ جاءت به اكثر
 من سنتين ثبت نسبه وكانت رجعية ويحمل كاره وطئها
 والعدّة والمسفعة يثبت نسب ولدها اذ جاءت به الاقل
 من سنتين واذا جاءت به تمام سنتين من يوم الفرقة
 لم يثبت نسبه الا ان يدعيه الزوج ويثبت نسبه ولد
 الموقوف عن زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين واذا
 اعترفت المصدة بانقضاء عدتها فجاءت بولد لا قل من
 ستة اشهر ثبت نسبه وان جاءت به ستة اشهر لم يثبت
 نسبه واذا اولدت المعتدة ولدا لم يثبت نسبه على الجرح
 الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل وامرأة فان الاكبر
 هذا كجمل ظاهر واعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب عن غير
 شهادة وقال ابو يوسف ومحمد يثبت في الجميع بشهادة امرأه
 واحدة واذا تزوج امرأه فجاءت بولد لا قل من ستة
 اشهر يزد يوم تزوجها لم يثبت نسبه وان جاءت بثمانية
 اشهر فصاعدا يثبت نسبه ان اعترف به الزوج او سك